﴿ فَمَنِ ٱهۡتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهۡتَدِي لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيۡهَا ﴾ [يونس:١٠٨].

obeikandl.com

إهداء

إلى كل من يهتم بأمرهم، أضع بين أيديكم بعضا من جهد؛ من أجل جيل عربي أفضل، رجوت أن يقابله تحقيق أمل، هو أن نسعى معا لدرء الموبقات عنهم، لكي نصل بهم إلى بر الأمان.

obeikandl.com

المقدمة

تعتبر ظاهرة انحراف الأحداث من المشكلات الخطيرة، لما لها من تأثيرات سلبية على استقرار الكيان الاجتماعي عامة، فهي في أبسط معانيها تعبر عن سلوك مضاد للمجتمع ومخالف لقوانينه والقيم والمعايير السائدة فيه، وتعاني معظم مجتمعات العالم، إن لم يكن جميعها، من هذه الظاهرة، ولم تصبح مجتمعاتنا العربية في الوقت الحاضر بمنأى عنها، وتكمن خطورة هذه المشكلة في وطننا العربي- إن لم تتدارك- في زعزعة أمنه المجتمعي وتهديد بنيانه القيمي، كيف لا وهي تمس أهم شريحة سكانية في المجتمع، فأطفال اليوم هم رجال الغد وهم بناة المستقبل المأمول.

ورغم أن مشكلة انحراف الأحداث واحدة من المشكلات التي عرفتها كل المجتمعات البشرية، حيث لا يكاد يخلو منها أي مجتمع في أي عصر من العصور، إلا أن مما يزيد خطورتها في الوقت الحاضر كثافة حجمها وسرعة انتشارها غير المسبوق، وكذلك تعدد أنماطها وجدتها. ولا يقتصر هذا الوضع الجديد على مجتمع بعينه، بل أصبح يشكل ظاهرة تؤرق كثيرا من المسئولين. فقد جذبت اهتمام الباحثين في كل مجتمع من مجتمعات العالم وحظيت بالدراسة والتحليل. ونتيجة لذلك تعددت جوانب تناولها وتفرعت تفسيرات أسبابها وكيفية علاجها.

وإذا ما اطلعنا على سجلات الشرطة اليومية في أي بلد عربي، نجد أن هذه السجلات تحتوي - وبشكل منتظم - على تزايد أعداد الأحداث المنحرفين بطريقة ملحوظة. هذا ما يؤكده الدكتور ناصر ميزاب، الذي يرى أن الإحصاءات الرسمية في كثير من دول العالم - وخاصة المتطورة منها - تشير إلى تفاقم هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة، فهي تكاد تصبح عابرة للقارات، وهنا تكمن الخطورة، حيث يسهل انتقالها إلى كثير من المجتمعات في دول العالم، ومن بينها مجتمعاتنا العربية، التي يمكن للعدوى أن تنتقل إليها.

ويفترض ناصر ميزاب أنه إذا كان الجانحون في مجتمعاتنا ما زالوا يستعملون وسائل تقليدية في إنجاز السرقات أو تعاطيهم للمخدرات، فليس بالبعيد أن يأتي يوم نشهد فيه انفجارا في ظاهرة الجنوح من حيث حجمها وتطور وسائلها، ومرد ذلك ما طرأ من تحسن كبير في وسائل المواصلات والاتصالات (الشبكة العنكبوتية إحداها)، وكذلك عن طريق عولمة الإعلام والاقتصاد وحتى الثقافة، مما أدى إلى تقارب المجتمعات من بعضها البعض وسهولة اختراق كل منها للآخر، وهنا يتوقع ميزاب أن ينتج عن استمرار هذه الظاهرة أنواع من الجرائم المتعددة، قد تتمثل في تحول هذه الفئات الانحرافية عند كبرهم إلى عصابات إجرامية منظمة (٢٠٠٥).

وتؤكد الدكتورة تماضر حسون أن طبيعة المرحلة التي تمر بها حاليا كافة المجتمعات القطرية في الوطن العربي حساسة جدا، وتتطلب الإدراك الواعي لأبعادها، وذلك في ضوء التحولات السريعة والجذرية للبنى الاقتصادية والسياسية، التي أفرزت تغيرات اجتماعية وثقافية مهمة لم يخطط لها سابقا، مثل تغير العلاقات الاجتماعية والنظم التربوية وحجم العائلة والعلاقات بين أفرادها ومراكزهم وغير ذلك (١٦:١٩٩٤).

ويعتقد الدكتور محمد ضو أنه رغم أن هذه الظاهرة قديمة وتعرفها كل المجتمعات البشرية ولا يقتصر وجودها على المجتمعات المتخلفة، إلا أن تخلف

المجتمع يفقم من خطورتها ويدخلها في حلقة مفرغة تدور حول أزمات اجتماعية، تسهم في اتساع وتعميق مشكلة انحراف الأحداث، ولأن المجتمع العربي مجتمع فتي- إذ يبلغ نسبة من أعمارهم دون ١٥ عاما أكثر من ٣٨٪ من مجموع السكان- فإن هذه الظاهرة في المجتمع العربي تصبح في غاية الخطورة، حيث تهدد أهم شريحة سكانية يحتاجها مستقبل هذا المجتمع (٢٠٠٢).

والذي يجب أن لا يغيب عن بالنا هو أن هذه المشكلة لا يمكن النظر إلى مدلولها على أنها مجرد خروج هذه الفئة من النشء على الأنماط الاجتماعية والقانونية السائدة، وإنما هي - كما يذهب الدكتور عمر الفاروق الحسيني- في الحقيقة تعبر عن فشل المجتمع ككل في رعايته لأبنائه. كما أنه لا يمكن النظر لهذه المشكلة على أنها حالة طارئة تزول بانقضاء فترة زمنية معينة، بل إنها إذا لم يتم تداركها وعلاجها في الوقت المناسب، قد تمتد إلى مستقبل الحدث المنحرف، وما إجرام الكبار إلا امتداد لانحراف الصغار(١٧: ١٩٩٥)، مصداقا للمثل القائل: « من شب على شيء شاب عليه».

ويمكن إذًا اعتبار أن انحراف الأحداث ما هو إلا عرض من الأعراض وليس مرضا قائما بذاته، فهو بذلك انعكاس للاضطرابات الاجتماعية والضغوط الاقتصادية، كما أنه يعبر عن صراع نفسي أو نقص عقلي أو جسماني. وهكذا تساهم مجموعة من الأسباب والعوامل المتنوعة، (الاجتماعية منها والاقتصادية والجسمية) في حدوث هذا الانحراف، فكل هذه العوامل تتفاعل جميعها وبدرجات مختلفة في تكوين هذه الظاهرة (الحناكي، علي ٢: ٢٠٠٦).

هذا بصفة عامة، أما عن العوامل والأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذه الظاهرة في الوطن العربي، فتؤكد الدكتورة تماضر حسون أن هذه الظاهرة في الوطن العربي، تكاد لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها في العالم، وإن كانت لها خصوصيتها فإنها تشترك معها في الأسباب الرئيسية للانحراف والتي تتمثل في مجموعة من العوامل المتكاتفة والمتفاعلة، التي تشكل قوة دافعة تؤدي إلى مظاهر للسلوك

الانحرافي لدى الأحداث. وهي لذلك ترى أن الحدث المنحرف لا يمكن اعتباره وحدة منعزلة منغلقة على ذاتها، بل إنما سلوكه المنحرف يحدث نتيجة لجملة من العلاقات التفاعلية التي يقيمها مع أقرانه في الأسرة والمدرسة والمجتمع، وكذلك نتيجة ما يقوم به من أدوار وما يمر به من خبرات وصراعات ورغبات ومخاوف مكبوتة، كما أنه يتأثر بانتماءاته الاجتماعية والاقتصادية (١٤: ١٩٩٤).

فعوامل الانحراف إذًا متعددة، منها ما هو أسري ومنها ما هو اقتصادي واجتماعي وغير ذلك. كما تأتلف هذه العوامل لتشكل أسبابا متنوعة كل منها صيغ في إطار جاء وفق قضايا فكرية أفرزتها تجارب بحثية خاصة يتفق بعضها مع بعض في أمور ما وتختلف في أمور أخرى، وذلك اعتمادا على إفرازات الواقع الذي عاشه كل من منظري هذه الظاهرة، وكذلك ما أملته عليهم قناعاتهم الفكرية وتخصصهم الأكاديمي.

ويكمن تعقد هذه الظاهرة في أبعادها المختلفة مثل: البعد النفسي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والقانوني وغيرها، وأدى كل ذلك إلى تعدد المجالات العلمية والمعرفية التي تناولتها بالدراسة، أهم هذه العلوم علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإجرام والطب النفسي والعلوم القانونية والتربوية وغيرها، فجميع هذه المجالات العلمية اهتمت بموضوع انحراف الأحداث من زوايا مختلفة، تتفق كل منها مع الأسس والركائز الذي يقوم كل علم عليها، ففسرها بعضها في ضوء العوامل الاجتماعية كمسببات لحدوث الانحراف، بينما ترى علوم أخرى أن أسباب الانحراف تكمن في العوامل النفسية أو القانونية أو غيرها، وهناك من يفسرها في ضوء هذه العوامل مجتمعة.

يمكن القول أن مشكلة انحراف الأحداث متشابكة العوامل والأسباب، وأصبح تفاقمها وانتشارها يحتم إلقاء الضوء على كل محدداتها، ومما لا شك فيه أن هذه المعرفة ستسهل وضع السياسات المناسبة للمهتمين بهذه المشكلة، ومن شأنها الحد من خطورتها وعلاجها.

وتأتي أهمية دراسة هذه الظاهرة من أن خطورتها لا تقتصر على مجرد سرعة انتشارها واتساع حجمها، فهي أيضا لها تأثيراتها السلبية على البناء الاجتماعي، فهناك الكثير من السلوك المنحرف له تأثيراته السيئة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والخلقية والقانونية والانفعالية في المجتمع، وتعطي الدكتورة إجلال سري أمثلة لهذه المخاطر نبينها فيما يلي:

- ارتباط مشكلة انحراف الأحداث بعملية النمو والتنشئة الاجتماعية التي يتعرض لها الأطفال.
- زيادة الضغوط النفسية والاجتماعية الخطيرة التي يعاني منها الأحداث نتيجة الإجراءات الأمنية والقانونية وسوء معاملتهم، مما قد يؤدي بالحالة إلى شخصية سيكوباثية.
- ظهور مشكلة اقتصادية خطيرة تنتج عن الفاقد البشري المنتج، نتيجة اتساع دائرة انحراف الأحداث، ومن هنا يشمل الضرر المجتمع ككل حيث يؤدي إلى الخسارة المادية، كما تزيد المشكلة من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع.
- اضطراب التفاعل الاجتماعي بين الحدث وأفراد المجتمع الذي يعيش فيه (٢٠٠٣:١٦٨).

ولهذه الأسباب مجتمعة ترى الدكتورة إجلال سري أن هذه الظاهرة قد نالت اهتمام الباحثين، أفرادًا وجماعات وهيئات محلية وعالمية، فقد رأت اللجنة الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ضرورة دراسة مشكلة انحراف الأحداث دراسة علمية، والتي يجب أن تمثل جزءًا من سياسة الأمم المتحدة الاجتماعية، وذلك في ميدان الدفاع الاجتماعي (نفس المرجع ونفس الصفحة).

يتناول هذا الكتاب في الأساس مشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي، مع التركيز على عوامل وأسباب هذا الانحراف من وجهات نظر متعددة. وتدور محاور هذا الكتاب من خلال سبعة فصول، يهتم الفصل الأول بإلقاء الضوء على

خصائص هذه الظاهرة في الوطن العربي من حيث الحجم والشكل، وذلك من خلال بعض الدراسات البحثية التي أجريت في الوطن العربي. ويتناول الفصل الثاني أهم المفاهيم والمصطلحات التي جاءت في هذا الكتاب، وكيف تعددت الآراء حولها، لتكشف أنها جاءت تعبيرا عن وجهة نظر تختص في المجال العلمي أحيانا، كما عكست اختلافات بعضها في صياغة المفهوم وجهات نظر إيديولوجية يحددها المكان والزمان. أما الفصل الثالث فقد تناول أهم أنواع الانحرافات الأكثر شيوعا في المنطقة العربية وكيفية التعامل معها بقدر الإمكان. ويتناول الفصل الرابع العوامل والأسباب التي تقف خلف هذه الظاهرة بينما يتناول الفصل الخامس التطور التاريخي للفكر الإنساني وارتباطه بتفسير السلوك الانحرافي والإجرامي. ويتناول الفصل السادس النظريات الذاتية للسلوك الإجرامي، بينما يتناول الفصل السابع النظريات الاجتماعية للسلوك الإجرامي. وأخيرا تنتهي هذه الدراسة ببعض المقترحات والتوصيات التي ربما تساهم في وضع السياسات التي يرجى منها أن تحد من هذه الظاهرة.